

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي
والمغاربة المقيمين بالخارج
7461



وزارة العدل

دورية مشتركة رقم 17س: 2
14 نوفمبر 2025

إلى
السيدات والسادة
رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية

الموضوع: تبسيط ورقمنة مسطرة تقديم طلبات شهادة الجنسية المغربية للمغاربة المقيمين بالخارج.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

في إطار العناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لرعاياه الأوفياء المقيمين بالخارج، وسعيا إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم وتيسير ولوجهم إلى مختلف المساطر الإدارية والقضائية في إطار من الفعالية والشفافية.

وانسجاما مع الرؤية الاستراتيجية الرامية إلى تجويد ورقمنة الخدمات القضائية والإدارية، التي انخرطت فيها كل من وزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أطلقت وزارة العدل منصة إلكترونية جديدة خاصة بتدبير طلبات الحصول على شهادة الجنسية المغربية، وذلك في إطار مشروع التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وبهدف تيسير وتبسيط ولوج مغاربة العالم إلى خدماتها.

وتفعيلا للمقاربة التشاركية بين أعضاء الحكومة والمؤسسات والهيئات المعنية بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، تم الاتفاق بالتنسيق بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ورئاسة النيابة العامة، على آليات تنزيل هذه المنصة الإلكترونية، وتحديد أدوار رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية في هذا

المجال، وذلك استنادا إلى مقتضيات الظهير الشريف الصادر في 21 صفر 1378 الموافق ل 6 شتنبر 1958 بسن قانون الجنسية كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 62.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.80 بتاريخ 3 ربيع الأول 1428 الموافق ل 23 مارس 2007، ولا سيما الفصل 33 الذي يخول لوزير العدل حق تفويض تسليم شهادات الجنسية المغربية إلى السلطات القضائية أو الإدارية التي يعينها لهذا الغرض.

بناء على ما تقدم، يناط بالسادة رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية الاضطلاع بالمهام التالية:

أولاً: في مرحلة تقديم الطلب عبر المنصة

بعد قيام طالب شهادة الجنسية المغربية بإيداع طلبه عبر المنصة الإلكترونية وأدائه للرسوم القضائية، تحيل المنصة إلكترونياً الطلب إلى المحكمة الابتدائية المختصة، التي تتولى الاطلاع على الوثائق المحملة إلكترونياً. وعند التأكد من تمامية الملف وتوفره على جميع الوثائق المطلوبة، توجه المحكمة رسالة إلكترونية إلى المعني بالأمر عبر بريده الإلكتروني، تدعوه فيها إلى تقديم أصول الوثائق المحملة إلكترونياً إلى البعثة الدبلوماسية أو المركز القنصلي الأقرب إلى محل إقامته.

يتولى بعد ذلك رئيس البعثة الدبلوماسية أو المركز القنصلي، أو من ينوب عنهما، مهمة التحقق من مطابقة الوثائق المحملة إلكترونياً للأصول المقدمة ورقياً، ثم يقوم بالتأشير على طلب الحصول على شهادة الجنسية المغربية الرقمية، وإحالاته إلكترونياً على المحكمة الابتدائية المختصة من أجل المعالجة.

ثانياً: في مرحلة تسليم الشهادات

بعد معالجة طلب الحصول على شهادة الجنسية المغربية الرقمية، والموافقة عليه من طرف السيدات والسادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية المختصة، يتوصل طالب شهادة الجنسية عن طريق المنصة الإلكترونية بشهادته مباشرة عبر بريده الإلكتروني، إلا أنه في حالة تعذر استخراج هذه الوثيقة من البريد الإلكتروني الشخصي، يمكن لرئيس البعثة الدبلوماسية أو المركز القنصلي أو من ينوب عنهما، وبطلب من المعني بالأمر، تسليمه شهادة الجنسية المغربية الإلكترونية مباشرة بعد تحميلها من الواجهة الخلفية للمنصة.

ثالثا: إحالة الأرشيف الورقي:

تحال أصول الوثائق المدلى بها ورقيا لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية إلى المحاكم الابتدائية المعنية، تحت إشراف رئاسة النيابة العامة، وذلك عن طريق مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، عبر الحقيبة الدبلوماسية، في متم كل شهر.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الإجراء في إنجاح مشروع الرقمنة الشاملة للخدمات القنصلية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة لأفراد الجالية المغربية بالخارج، نهيب بكم إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من عناية واهتمام، والحرص على إبلاغ مضامين هذه الدورية إلى كافة المصالح المختصة التابعة لكم، والسهر على تفعيل مقتضياتها.

وزير العدل

عبد اللطيف وهبي

وزير الشؤون الخارجية

والتعاون الإفريقي

والمغاربة المقيمين بالخارج

ناصر بوريطة